

عقد وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور قبل ظهر اليوم إجتماعا تقييميا مع أطباء الأفضية لحملة مكافحة الفساد في سلامة الغذاء، في القاعة الزجاجية في مبنى ادارة الجامعة اللبنانية – المتحف، وذلك لتوجيه الحملة وإدخال التعديلات المطلوبة لجعلها أكثر فعالية في اتجاه مناطق الظل التي لم تطلها حتى الآن بالمفهوم الإداري وليس السياسي أو الأمني، أو تحفيز بعض المناطق التي تكاسلت بعض الشيء عن القيام بالواجبات بالشكل المطلوب، وتوسيع الحملة كي تطل عدداً جديداً من الأصناف.

كما جرى البحث في كيفية تأمين الإحتياجات لأطباء الأفضية والمراقبين، من حيث تمويل الحركة لعشرات من الجنود المجهولين الذين يقومون بهذا النشاط ليلاً نهاراً.

ومن حيث الإستنتاجات رأى الوزير أبو فاعور أن وزارة الصحة تلمس تحسنا ملحوظا وتغيرا كبيرا في مستوى سلامة الغذاء، وذلك على مستوى العينات المطابقة للمواصفات والنظافة في المؤسسات العاملة في الشأن الغذائي؛ وأشار إلى أن عدداً كبيراً من أصحاب المؤسسات يعمدون إلى طلب إجراء فحوصات تلقائية، ما يؤدي إلى ازدحام كبير في المختبرات، وهو يعيق عمل الوزارة ولكنه أمر مطلوب وغير مزعج على الإطلاق.

وقال وزير الصحة العامة إن الحملة تتطور وهناك تجاوب أكبر مع الحملة من قبل مؤسسات في الدولة. فبالنسبة إلى عمل القضاء بات أكثر رشاقة وفاعلية وسرعة، لافتاً إلى أن القضاء قرر توقيف عدد من الأشخاص في قضية السكر في مرفأ طرابلس، وقد تحصل توقيفات أخرى، لأن المدعي العام في الشمال طلب إذن ملاحقة لعدد من الموظفين في دوائر متعددة. وقال إننا نسبر مع القضاء على وتيرة واحدة، وسنجتمع قريباً مع وزير العدل لمناقشة الإجراءات المتخذة.

ولفت أبو فاعور إلى أن التعامل قائم مع وزارة الداخلية باستثناء بعض المحافظين الذين لم يجاروا وزارة الصحة في عملها. ووعد أبو فاعور بمناقشة الأمر مع وزير الداخلية، مضيفاً أن عثرات تحصل أيضاً في بعض المناطق على مستوى قوى الأمن الداخلي، مبدياً ثقته بأن اللواء ابراهيم بصبوس حريص على هذا الأمر ولن يتهاون خصوصاً أنه أبدى تجربة في الشفافية في قوى الأمن.

وأعلن وزير الصحة العامة عن لوائح جديدة تظهر نتيجة العينات التي تم فحصها أخيراً، وتم توزيعها على وسائل الإعلام (موجودة في الوكالة الوطنية للإعلام)، وسيتم نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة.

وتناول أبو فاعور قضية التاجر السوري الذي ضبطت لديه مديرية أمن الدولة كمية من المواد الغذائية الفاسدة التي يوزعها على عدد من المطاعم في بيروت وجبل لبنان، بعد أن يستقدمها من سوريا إلى محطة شارل حلو للباصات. وقد تكرر الأمر على مدى الأسابيع الماضية باستخدام هذه المواد وتوزيعها.

وأشار وزير الصحة العامة إلى أن مراقبي وزارة الصحة كشفوا على البضاعة وتحتوي على نخاعات وحرّ حيث تبين لهم عدم صلاحيتها.

وأعلن أنه سيحيل القضية إلى القضاء ليحكم بين التاجر وأصحاب المؤسسات، خصوصاً أن بعض المطاعم، وإثر تسرب الخبر، قد يكون لجأ إلى تخبئة المواد التي لديه. كما أن الشعور الضمني لدى المقتشين أن المؤسسات كانت تعمد إلى شراء المواد رغم علم المؤسسات بأنها مواد فاسدة، وقد يعود ذلك إلى تدني سعرها.

أضاف أبو فاعور أنه سيوجه كتاباً إلى القوى الأمنية المختصة بضبط الحدود البرية لمنع دخول المواد الغذائية غير الصحية.

وعدّ أبو فاعور المطاعم التي تتعامل مع التاجر السوري: وهي مطعم المزار في سد البوشرية، مطعم مازات في المكلس، وقد وجدت في المطعمين مواد فاسدة مشتتة من التاجر المذكور.

ولم يتم العثور على مواد في مطعم وملحمة الزغلول في الشياح الذي لم يستلم البضاعة لتوقيف التاجر.

وفي مطعم الأغا في أوتوستراد هادي نصر الله، لم يتم العثور على مواد، وتبين بعد التحقيق أن أحد الموظفين يقوم بشراء أحرّ وبيعه سرًا خارج المؤسسة من دون علم صاحب المؤسسة، وذلك على ذمة صاحب المؤسسة.

كذلك، في مطعم بربر في الحمرا لم يتم العثور على مواد علمًا أن عملهم لا يخلو من استعمال الحر، وقد أنكر أصحاب المؤسسة الموضوع رغم أن التاجر أكد بيعه المؤسسة المذكورة أكثر من ثمانين كيلوغرامًا شهريًا.

وفي سناك هاروت الحمرا، تم ضبط كمية لديه، وقال إنه سيسلم اليوم الكمية المتبقية والموجودة في منزله.

Grand Cafe وسط بيروت، تم ضبط كمية صغيرة من الحر الأحمر، علمًا أن أحد الموظفين أنكر الأمر، في وقت أن التاجر يؤكد أنه يبيع المطعم شهريًا عشرين كيلوغرامًا من الحر. كما أن المطعم لا يستوفي الشروط الصحية.

لم يتم العثور على أي مواد في مطعم فروج أبو سامي، لكن صاحب المطعم اعترف أنه كان قد أتلف بنفسه الكمية التي اشتراها من التاجر وتبلغ 80 كيلوغرامًا من الحر الأحمر.

مطعم الحموي في المدينة الرياضية تم ضبط 35 كيلو حرّ أحمر من أصل 40 كيلو. وقد أنكر شراء النخاعات علمًا أن التاجر باعه 100 قطعة، والمطعم لا يستوفي الشروط.

في مطعم الحلبي قصفص تم ضبط كمية من المواد، وعنده أيضًا مشكلة في الشروط الصحية.

وتم ضبط كمية من المواد الفاسدة في مطعم الربابي البربير الذي لا يستوفي بدوره الشروط الصحية.

وفي بربر سبيرز، لم يتم العثور على المواد.

وأكد أبو فاعور أن البحث عن هذه المواد الفاسدة سيستمر في مؤسسات أخرى.

منظرًا إلى ملف السكر في مرفأ طرابلس، أعلن وزير الصحة العامة أنه تم حجز البضاعة التي كانت موجودة، وإفقال المستودع الذي كان يحتويها ولن يُفتح قبل إعادة تأهيله.

وفي سياق التحقيقات التي تجريها الدولة وحملة الكشف التي يجريها مراقبو وزارة الصحة، تبين أن معمل تكرير السكر والمستودعات في محيط مجدل عنجر غير مستوفية للشروط، بغض النظر عن التوقيت الذي تم فيه تكرير السكر أم لا. وفي هذا المجال، استغرب أبو فاعور وجود إفادات متناقضة، إذ إن هناك موظفين داخل المعمل يقولون إن تكرير السكر تم للمرة الأخيرة في بداية شهر كانون الأول الماضي. ولكن ظل هناك من يخرج السكر للأسواق في 27 كانون الأول. فأين تم تكرير هذه الدفعة من السكر؟ كما يقول أصحاب المعمل في إفادات أخرى إنه تم تكرير السكر للمرة الأخيرة في شهر حزيران الفائت. فماذا أيضا عن السكر الذي تم تخريجه بعد هذه الفترة: أين تم تكريره؟

وكشف وزير الصحة العامة أن القضاء قام بإجراءات وأوقف عددًا من رجال الأعمال من تجار السكر.

وقال أبو فاعور إن هناك صورًا وفيديو تظهر المعمل والمستودعات الخاصة بتكرير السكر غير مستوفية للشروط من حيث غياب النظافة والمياه التي تتدلى من السقف على السكر. وأعلن أنه سيرسل كتابًا إلى وزارة الاقتصاد للمطالبة بإغلاق المستودع ومعمل التكرير إغلاقًا مؤقتًا لحين استيفاء الشروط.

وأسف وزير الصحة العامة لعدم حصول تحسينات في مطار رفيق الحريري الدولي رغم وصف وزير الأشغال غازي زعيتر لمستودعات المواد الغذائية والأدوية خلال الجولة المشتركة التي قاما بها قبل فترة، بأنها غرف إعدام. وقال أبو فاعور: لا تزال هذه الغرف غرف إعدام. تم إغلاقها واستخدام بعض مستودعات TMA مكانها بشكل مؤقت، إنما لم يتم إجراء أي من الإصلاحات.

وذكر الوزير أبو فاعور أن وزير الأشغال السابق غازي العريض كان قد شجب هذه المستودعات قبل خمس سنوات.

ورفض تكرار الأمر قائلا: "إن المزبلة لا تزال مزبلة" وكشف أنه توجه بكتاب إلى وزير الأشغال يطلب منه البدء بالإصلاحات، وأرفقه بتقرير أعده مراقبو وزارة الصحة حول ما يجب القيام به، خصوصا أن المسألة ليست مسألة برادات بل إن كل المحيط موبوء والبيئة غير مؤاتية. وأمل تحقيق تحسن قريبًا.

أضاف وزير الصحة العامة أنه في إطار التعاون مع وزارة الإقتصاد، تم الكشف على معلبات في مؤسسة شام مارت، وتلف بضاعة تم التلاعب بتاريخها وصلاحتها.

وكشف الوزير أبو فاعور عن صورة لديه تظهر تعليق خروف مذبح على عمود للكهرباء! وأعلن عن إقبال الملحمة العائدة لإسماعيل أحمد سوري الجنسية، على طريق عام عنجر مجدل عنجر بعد تعليق لحم الخروف على عمود الكهرباء.

وأعاد تناول قضية العمال الذين توفوا في مسلخ بيروت أملا بحصول تحرك قضائي سريع، إذ من غير المقبول أن يتوفى عمال بالسرطان دفعة واحدة من دون طرح سؤال واحد. فما هو إذا مفهوم الضمان الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية للدولة؟ ومن أخفى المعلومات عن بلدية بيروت؟ ولماذا يتعثر الملف في القضاء وقد قدم الأهالي شكوى في هذا المجال؟ وأكد أبو فاعور أن مسؤولية الدولة تكمن في التحقيق في المسؤوليات.

وكشف أنه وافق على إذن الملاحقة الذي طلبه النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم بحق رئيس قسم الصيدلة في مستشفى رفيق الحريري لأعمال جنائية. كما أعلن أنه وافق على إذن ملاحقة قسم من الموظفين في فضيحة المازوت. وأمل أن يتوصل التحقيق إلى كبار الموظفين والمسؤولين، لأن صغار الموظفين كانوا يعملون لصالح كبار الموظفين، مبدياً ثقته الكاملة بالقاضي علي ابراهيم للوصول إلى نتيجة.